

كتب عربية وأجنبية وتقارير بحثية

كابي الخوري

مركز دراسات الوحدة العربية

أولاً: كتب عربية

الذاتي في الصحراء، ومطالبة البوليساريو
بحق تقرير المصير الذي تبنته الجزائر.

ولم تكن موريتانيا بعيدة عن النزاع،
إذ انقسم الموريتانيون بين طرح المغرب
ومطالب البوليساريو والجزائر. من
هنا يعرض مؤلف هذا الكتاب للمواقف
الموريتانية إزاء قضية الصحراء، والعوامل
التي أدت إلى اتخاذ موقف حيادي منها
خلال فترة حكم الرئيس معاوية ولد الطايح
(١٩٨٤ - ٢٠٠٥). ويؤكد أن الحياد يساعد
موريتانيا على القيام بدور الوسيط لدى كل
الأطراف المعنية بالنزاع.

(٢)

روبرت كابلان. الحملة الأمريكية:
مستعربون وسفراء ورحالة. ترجمة محمد
الخولي. القاهرة: المركز القومي للترجمة،
٢٠١٤. ٣٩٦ ص.

يعرض هذا الكتاب لأنشطة المستعربين
الأوروبيين والأمريكيين، من سياسيين
ودبلوماسيين وأكاديميين ومبشرين وتجار،

(١)

الداھية ولد محمد فال المختار. موريتانيا
وقضية الصحراء من الحرب إلى الحياد:
قراءة في الحصيلة والآفاق. الدوحة: مركز
الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية
للعلوم - ناشرون، ٢٠١٥. ٢٧٢ ص.

يتناول هذا الكتاب قضية الصحراء الغربية
وموقف الحكومات الموريتانية منها، ويسعى
إلى استشراف آفاق تسويتها، باعتبارها من
أكثر القضايا تعقيداً في منطقة المغرب
العربي؛ إذ شهدت هذه القضية منذ الانسحاب
الإسباني من الصحراء عام ١٩٧٥ حتى الآن
كثيراً من المشاكل بين الدول المغاربية،
وأدى التنافس في تدبير ملفات تسويتها إلى
إغلاق الحدود بين المغرب والجزائر التي
تبنت جبهة البوليساريو، وإلى مواجهات
عسكرية مباشرة وغير مباشرة، إضافة إلى
تجميد اتحاد المغرب العربي. وعلى الرغم من
جهود منظمة الوحدة الأفريقية ومجلس الأمن
الدولي لإيجاد تسوية ترضي جميع الأطراف،
استمرت الهوة بين طرح المغرب للحكم

فلسطين ومقرباً في الوقت نفسه من الأمير فيصل ابن شريف مكة.

ولا يخفى أن الكثير من السفراء والدبلوماسيين الأمريكيين الذين عاشوا في منطقة الشرق الأوسط، كانت لهم رؤيتهم الخاصة في قضايا المنطقة، ومناهضين لتقسيم فلسطين وإنشاء دولة يهودية، لكن ذلك لم يحل دون تأييد الرئيس الأمريكي ترومان خلال فترة حكمه (١٩٤٥ - ١٩٥٣) لإسرائيل، ولا رعاية وزير الخارجية الأمريكي الأسبق كيسنجر للمصالح الإسرائيلية في سبعينيات القرن الماضي.

لقد سعى الغرب على مدى قرنين من الزمن، ولا يزال، إلى بذل كل جهد سياسي أو ثقافي أو عسكري لتغيير وجه المنطقة وخدمة مصالحه، وكان للمستعربين دور بارز في ذلك. ويؤكد مسار تدهور الأوضاع في المنطقة العربية، منذ سبعينيات القرن الماضي في أقل تقدير، أنه من الصعوبة بمكان مواجهة مختلف المشاريع الغربية، من دون مشروع حضاري عربي، عماده «الوحدة العربية في مواجهة التجزئة، والديمقراطية في مواجهة الاستبداد، والتنمية المستقلة في مواجهة النمو المشوه والتبعية، والعدالة الاجتماعية في مواجهة الاستغلال، الاستقلال الوطني والقومي في مواجهة الهيمنة الأجنبية والمشروع الصهيوني، والأصالة والتجديد الحضاري في مواجهة التغريب»^(*).

(٣)

جوزيف أ. كشيبيان. الإصلاحات القانونية والسياسية في المملكة العربية

في المنطقة العربية، ويسعى إلى كشف جانب من هذه الأنشطة التي أسهمت في خدمة المشروع الغربي الاستعماري والثقافي والفكري، منذ أواخر القرن الثامن عشر حتى الآن، وفي مقدمته رعاية تثبيت الكيان الصهيوني على أرض فلسطين.

ويتناول الكتاب الخلفية الاستعمارية للمستعربين البريطانيين والفرنسيين التي حددت هويتهم وكذلك الخلفية التبشيرية التي حددت هوية المستعربين الأمريكيين، ليتوقف عند الدور التبشيري للأمريكيين لصالح «المسيحية البروتستانتية» وما رافقه من جهود في مجال الإغاثة وتقديم المعونات للسكان، وتعتز هذا الدور، وما شكله ذلك من حافز لتركيز أنشطة المستعربين الأمريكيين على نشر التعليم، بخاصة التعليم «العلماني الحر والمفتوح» في بلاد الشام، من خلال مؤسسات «غير مذهبية». وجاء في هذا السياق إدارة المبشرين لعشرات المدارس في بلاد الشام بحلول عام ١٨٦٠، ومن ثم افتتاح «الكلية السورية البروتستانتية» في بيروت أواخر عام ١٨٦٦ التي غيرت اسمها بعد الحرب العالمية الأولى إلى «الجامعة الأميركية» في بيروت.

وإلى جانب هذا الحضور الأمريكي الأكاديمي والتبشيري في الشرق الأوسط، سعى مستعربون دبلوماسيون إلى التقرب من أمراء المنطقة العربية وحكامها، حتى باتوا هم من يوجه أو يقرر في شؤون المنطقة. ومن أبرزهم: «توماس لورانس» الذي كان من مؤيدي المشروع الصهيوني في

(*) مشروع حضاري قُدِّمه مركز دراسات الوحدة العربية.

لتطوير القوانين القضائية وديوان المظالم وإعداد كوادر جديدة من القضاة المؤهلين. وأقر بحقوق رجال الدين، لكنه بذل كل جهوده لعصرنتها. كما عمل على اتخاذ كل ما يلزم من إجراء للحؤول دون تطبيق القانون كما يحلو لهم. وأجرى تغييرات في هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وحدث الملك على الحوار الوطني في مختلف المسائل الاجتماعية ومواجهة الإرهاب، وأنشأ مركز الملك عبد العزيز للحوار الوطني. واستجاب للمطالب الداعية إلى المشاركة السياسية وإجراء انتخابات بلدية وإعطاء المرأة حق الترشح والتصويت بدءاً من العام ٢٠١٥. كما أعطى المرأة حق الانضمام إلى مجلس الشورى. وكان الملك أعاد تأكيد عزمه على تعزيز السلطة من خلال هيئة البيعة وإصدار مرسوم يتضمن ١٨ مادة ويزود بالنظام الداخلي لفرمان الخلافة الصادر عام ٢٠٠٦ الذي نظم الخلافة السياسية.

وعلى مستوى العلاقة مع الولايات المتحدة، وخاصة عقب أحداث ١١/سبتمبر، ومسألة التوفيق بين تعاون واشنطن مع الرياض لمواجهة الإرهاب، في موازاة مواجهة العداء لأمريكا داخل المملكة، عمل المسؤولون السعوديون على التوفيق بين التحالف الأمني مع واشنطن والتحالف السياسي المحلي وبين المؤسسة الدينية، فيما فضلت الولايات المتحدة تولي نظام سعودي موحد قوي (وهابي) مقاليد الحكم في الحرمين الشريفين في الإسلام، وليس الراديكالية التي كانت سائدة في أمة أخرى.

وارتاحت الغالبية العظمى من المواطنين بمراسيم الملك الكثيرة التي عنيت بالبطالة، ومشاريع القروض السكنية والتقديرات

السعودية. ترجمة جوزيت ريشا. بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، ٢٠١٥. ٥٦٤ ص.

أرسي العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز إصلاحات عديدة خلال السنوات القليلة منذ ارتقائه العرش السعودي في الأول من آب/أغسطس ٢٠٠٥، اعتبرها البعض ناقصة وغير جذرية، فيما أجمع العديد ممن تابعوها على اعتبارها مهمة، تحمل آثاراً بعيدة المدى، وتسهم في تغيير ملامح المملكة. من هنا يعرض هذا الكتاب لمسائل الإصلاح الحاسمة التي أدخلها العاهل السعودي، على المستوى الداخلي، وفي ضوء تداعيات أحداث «١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١» وتردي العلاقة مع واشنطن.

تمثلت الخطوة الأولى الحاسمة في الإصلاح التي اتخذها الملك عبد الله في إنشاء نظام قضائي مستقل بعد مرور سنوات قليلة على تسلمه الحكم. وكان الدافع العريضة المرفوعة إلى الملك عبد الله في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، وهي تدعو إلى إطلاق سراح تسعة إصلاحيين احتجزوا سبعة أشهر على الأقل من دون محاكمة. وقد نشرت العريضة موقعة من قبل خمسين إصلاحياً. وكان هذا الأمر بمثابة فجر عصر جديد سبق ثورة الشباب العربي التي اندلعت في تونس وأواخر ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١.

وفاجأ الملك عبد الله بإطلاق سراح أحد الإصلاحيين «لأسباب صحية» استجابة للعريضة التي تطالب إما بمحاكمتهم أو إطلاق سراحهم كما ينص القانون السعودي (كانوا اعتقلوا في شباط/فبراير ٢٠٠٧).

وخصص الملك عبد الله ٢,٨ مليار دولار

التقارب بين الطرفين، أبرزها العداء بين إيران وإسرائيل، وتمسك حماس بالنضال ضد إسرائيل أدى إلى تحالف بين الجانبين وظيفته الأساسية مواجهة التهديد الإسرائيلي وإيجاد حالة من توازن الرعب. وعلى الأرجح، لم تكن «حماس» لتجد تحالفاً أفضل على المستوى العربي، إذا ما ابتعدت عن إيران، كما إن «الربيع العربي» لم يأت بمناخ عربي أفضل للتحالف والنضال ضد إسرائيل، لا بل، على العكس من ذلك، يخشى أن نستفيق ذات يوم - وربما في المدى المنظور - لنذكر بعد فوات الأوان - أن «الربيع العربي» المأمول كان «ربيعاً إسرائيلياً» بامتياز، أو تحول إلى ذلك، لا فرق.

(٥)

منير الحمش. الاقتصاد السوري من المحنة والكبوة إلى النهوض والتنمية: نموذج سوري للتنمية والإعمار. دمشق: دار التكوين، ٢٠١٤. ١٦٦ ص.

المحنة التي تخطبها سورية وتعانيها ليست وليدة ساعتها، ولا تقتصر على ما تشهده البلاد من كوارث وإرهاب، بل لها جذور في التجارب الاقتصادية السورية التي لا بد من العودة إليها في سياق المعالجة الشاملة للأزمة الراهنة، والتمكّن من طرح نموذج سوري للتنمية وإعادة الإعمار رداً على ما يُحضر من مشاريع ليبرالية اقتصادية جديدة تعيد إنتاج الأزمة بالتحالف مع قوى الفساد.

هذا ما يؤكد مؤلف هذا الكتاب، متناولاً المحنة الراهنة باعتبارها محنة سورية، شعباً ودولة، ومحنة الاقتصاد السوري الذي وقع أسيراً قبل الأحداث الكارثية، للسياسات

الاجتماعية. بيد أن مبادرات الملك الإصلاحية ظلت أسيرة المعضلة المتمثلة بسبل التوفيق بين التقدم نحو مزيد من الإصلاح مع الإبقاء على تقاليد المملكة الراسخة.

والواقع، يصعب الحديث عن إصلاح سياسي حقيقي في المملكة، لا يلحظ اعتماد دستور مكتوب، وإجراء انتخابات شعبية لمجلس الشورى الذي قد يتحول إلى برلمان وتعيين رئيس حكومة يهتم بشؤون البلاد، وتمكين نظام قضائي منفصل ومستقل.

(٤)

رائد اشنيور. التقارب بين حماس وإيران: بين الضرورة والخيار. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠١٤. ٧٤ ص.

تسعى هذه الدراسة إلى فهم العلاقة ما بين جمهورية إيران الإسلامية التي تُعدّ دولة إقليمية كبرى، ذات تأثير دولي وإقليمي متنام سياسياً واقتصادياً وعسكرياً، من جهة، وما بين حركة مقاومة إسلامية حديثة العهد بالسياسة وخباياها - حركة المقاومة الإسلامية (حماس). وتركز الدراسة على التقارب بين الطرفين وتحديداً بعد وصول حركة «حماس» إلى سدة الحكم في فلسطين، وما تلا هذا من أحداث متسارعة أثرت في مسار هذه العلاقة، ومن أبرزها «الربيع العربي» والتحولات التي جرت على الساحة الإقليمية، ولا سيما بعد «ثورة يناير» في مصر واندلاع الحرب في سورية.

وتؤكد الدراسة أن تقارب حماس مع إيران كان جزءاً من علاقات حماس الخارجية التي حاولت بناءها من أجل الحفاظ على استمرارية وجودها. لكن وجود عناصر تحتم

الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي.
تحرير كرم خميس؛ تقديم علاء شلبي.
القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان،
٢٠١٥. ٢٧٢ ص.

يضم هذا الكتاب - كما يأتي في
تقديمه - وثائق «المؤتمر الدولي حول
الديمقراطية والانتخابات في العالم العربي»،
الذي نظّمته المنظمة العربية لحقوق الإنسان
يومي ١١ و١٢ أيار/مايو ٢٠١٤، بمشاركة
مجموعة من ناشطي حقوق الإنسان وقيادات
من الهيئات المستقلة للانتخابات ومؤسسات
المجتمع المدني المعنية بالانتخابات
ومراكز البحوث الأكاديمية المتخصصة
ومشرعين وإعلاميين من ١٣ بلداً عربياً.
ويتناول الكتاب مختلف جوانب العمليات
الانتخابية التي تداولها المؤتمر بهدف تأمين
فعالية النظام الانتخابي لتحقيق مبتغاه
في إقامة نظام ديمقراطي فعال، أخذاً في
الاعتبار العوائق الرئيسية التي تكبل عمليات
الانتقال إلى الديمقراطية في مجمل البلدان
العربية، والأخطاء التي قادت إلى انتكاسات
الفترات الانتقالية في بلدان «الربيع العربي».

ويشدد الكتاب على قضية الانتخابات
في الوطن العربي باعتبارها حقاً للمواطن
العربي ينبغي ترسيخه وصيانته، خاصة بعد
أن أثبتت التجارب التاريخية مدى الأضرار
التي تسببت فيها حكومات قامت على غير
إرادة شعوبها. كما يتناول الانتخابات الشكلية
التي نظمتها حكومات عربية عديدة من أجل
إعطاء النظم الحاكمة شرعية شكلية تتصدى
بها للمعارضات الداخلية أو تتماهى بها
لتحسين صورتها أمام العالم الخارجي. ولم
تؤد مثل هذه الانتخابات إلى أي تغيير يذكر
في الطبيعة التسلطية للنظم الحاكمة، بل أدت

الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولقوى
الفساد من جهة ثانية، مما أوصل البلاد إلى
حالة من الفقر والبطالة والعوز والإقصاء.
وجاءت العقوبات الاقتصادية الأخيرة التي
فرضت على سورية لتزيد من وقع الأحداث
التي تصاعدت مع تصاعد العمليات الإرهابية،
فحصلت الكبوة التي يرى المؤلف أن
الاقتصاد الوطني وقع فيها نتيجة استمرار
السياسات الاقتصادية والإقصائية السابقة
نفسها، فكانت مع الفساد والإرهاب «وجهين
لعملة واحدة» تلخص الحالة الكارثية التي
أصابت سورية.

يضم الكتاب فصلين، يعرض الأول
للسياسات الاقتصادية قبل الأحداث وما نجم
عنها من تشوهات واختلالات وضعت الاقتصاد
السوري في المحنة، كما يتناول الأوضاع
الاقتصادية خلال الأحداث التي أوقعت البلاد
في كبوة. أما الفصل الثاني، فيتناول النموذج
التنموي السوري المطلوب، بأبعاده وملامحه
ومنطلقاته وركائزه، والصعوبات التي
تعترضه، وعوامل نجاحه.

ويقدم المؤلف النموذج التنموي الوطني
المقترح، متناولاً منطلقاته المرتبطة بتحقيق
النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية،
بوصفهما هدفين لا يمكن الفصل بينهما. أما
ركائز النموذج، فتتمثل بالتركيز على القدرات
والطاقات الوطنية، والحفاظ على الدور
الأساسي للدولة، والمشاركة الشعبية الواسعة
في اتخاذ القرار، وضبط العلاقة مع الخارج،
والتعاون مع البلدان العربية وبلدان الجنوب.

(٦)

**الديمقراطية والانتخابات في العالم
العربي: أعمال المؤتمر الدولي حول**

الخارجية مع المجتمع الدولي؟ وهل من الممكن إصلاح مؤسسات الجامعة وتفعيل دورها؟

هذه عينة من الأسئلة التي يسعى هذا الكتاب إلى الإجابة عنها، متناولاً ما حققته الجامعة من منجزات على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وعلى مستوى علاقات العرب الدولية، وما واجهته من عقبات نتيجة الأمراض المستعصية التي تعانيها كل من الدول والمجتمعات العربية وانعكاسها بالضرورة على أداء الجامعة.

ويعتبر المؤلف أنه على الرغم من كل ما حققته الجامعة من منجزات عادية، فثمة إخفاقات وقعت فيها ولم تزل تلازمها، وخصوصاً أنها لم تجدد نفسها، ولم تغير من آلياتها، لكن مشكلات الجامعة وسلبياتها لا يتحمل وزرها أي أمين عام لها، بل تبقى كامنّة في ما تعانيه الدول العربية نفسها من أزمات؛ إذ إن الجامعة كانت ولم تزل مرآة للنظام العربي، تتأثر سلباً أو إيجاباً بتفاعل العلاقات العربية البينية باتجاه الصراع أو التعاون، وبالعلاقات الدول العربية مع الخارج بدرجات متفاوتة من الاستقلال والتبعية.

(٨)

رفعت سيد أحمد. داعش: خلافة الدم والنار؛ بالوثائق: القصة الكاملة للتنظيم الذي صنّعه أميركا ويحاربه العالم. القاهرة: دار الكتاب العربي، ٢٠١٥. ٤٥٠ ص.

يتناول هذا الكتاب، بالوثائق والمعلومات، تنظيم «الدولة الإسلامية في العراق والشام» (داعش) منذ نشأة التنظيم في العراق على عهد أبو مصعب الزرقاوي ٢٠٠٤ وصولاً

في أحيان كثيرة إلى مزيد من تمركز السلطة في يد الحاكم، سواء أكان فرداً أو عائلة أو حزباً، الأمر الذي أدى إلى مزيد من الإحباط الذي انتج لاحقاً حركات احتجاج جماهيرية أطاحت بعدد من الأنظمة العربية، وأنذرت أنظمة أخرى بالسقوط.

وقد تمّ اللجوء إلى الانتخابات كجسر للانتقال الديمقراطي في بلدان « الثورات العربية»، لكن هذه الانتخابات - على الرغم من توافر شروط النزاهة والتنافسية لها - لم تنتج على الدوام ما كان متوقعاً منها من عائد ديمقراطي يستند إلى احترام التعددية والالتزام بسيادة القانون والقبول بالتداول السلمي للسلطة. من هنا يؤكد الكتاب أن قيمة الانتخابات تتحدد بعائدها الديمقراطي، الذي يضمن التصحيح الدوري للاختيار العام وفق الإرادة الحرة للمواطنين باعتبارهم أصحاب الحق الأصيل في ذلك.

ولا يغفل الكتاب أن يتناول الآليات التي تضمن سلامة الانتخابات في مختلف مراحلها، بدءاً بمراقبة تمويل المرشحين، ودور المجتمع المدني ووسائل الإعلام في متابعة سير عمليات الدعاية والتصويت والفرز، وصولاً إلى إعلان النتائج.

(٧)

سيار الجميل. جامعة الدول العربية: شيخوخة مشروع عربي فاشل؛ اشتراطات التغيير في القرن الواحد والعشرين. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون؛ لندن: دار العرب للنشر والتوزيع، ٢٠١٤. ٢٥٦ ص.

هل من دور حقيقي وفاعل لجامعة الدول العربية في تاريخ العرب وصراعاتهم الداخلية؟ وماذا عن دورها في العلاقات

(٩)

عصام عبد الشافي. **البعد الديني في العلاقات الدولية: الماهية والتأثير.** الإسكندرية: مكتبة الإسكندرية، وحدة الدراسات المستقبلية، ٢٠١٤. ٨٠ ص. (مراسد؛ ٢٥)

يرى مؤلف هذا الكتاب أنه مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين، أصبح «الدين» وتأثيراته أحد أهم قضايا العلاقات الدولية، وتحولت العودة إلى الدين وتوظيفاته إلى ظاهرة عالمية، بعدما أضافت العولمة وتقنيات الاتصال فرصاً وتحديات جديدة، كان من شأنها انتقال التأثيرات وتداخل الأديان والثقافات والحضارات في العديد من التفاعلات والعلاقات.

وقد تمّ توظيف الدين لتحقيق التعبئة السياسية، وكمصدر من مصادر الشرعية السياسية، وتبرير الخطاب السياسي والاجتماعي، وأداة للتغيير السياسي، وأداة من أدوات السياسة الخارجية لبعض البلدان، وإطار مرجعي لسياسات البعض الآخر منها، إذ تم استخدامه كأداة لتحقيق التوازن السياسي بين الجماعات المختلفة، إضافة إلى دوره كحائط صدّ دفاعي في مواجهة القوى الخارجية.

والواقع إن ما أفرزته التحولات الدولية التي شهدتها العالم في الربع الأخير من القرن العشرين، من تفكك المجتمعات إلى تفرعات جديدة تدور حول هويات دينية ومذهبية وقومية ولغوية وعرقية مختلفة، أدى إلى تزايد عمليات توظيف الدين ورموزه وتفسيراته في العلاقات الدولية، وخاصة في النزاعات والصراعات حول الهوية والمصالح والحدود والقيم، وفي بناء التحالفات الدولية.

إلى أبي بكر البغدادي القائد الحالي ٢٠١٤، الذي قدم نفسه باعتباره خليفة المسلمين مطالباً إياهم بالبيعة. ويكشف الكتاب عن دور واشنطن في صناعة هذا التنظيم لتفكيك كل من العراق وسورية.

ويتوقف عند الفتاوى الشاذة والمرفوضة التي استند إليها «داعش» لذبح عشرات الأجانب - بينهم صحافيون أمريكيون وبريطانيون - ومئات المسلمين والمسيحيين والأقليات، والتي قلبت السحر على الساحر. كما يتناول مذابح «داعش» وصراعاته مع التنظيمات الأخرى من «القاعدة» و«جبهة النصرة»، إضافة إلى «الجيش الحر»، موجهاً الاتهام إلى هذه التنظيمات كافة والدول وأجهزة الاستخبارات التي صنعتها بالعمل لخدمة المشروع الأمريكي الصهيوني لإشغال جيوش المنطقة وإنهاك قواها، وتفتيت وحدتها، ناهيك بإثارة الكراهية وتشويه الإسلام.

يضم الكتاب تسعة فصول، تتناول على التوالي نشأة تنظيم «داعش» وجرائمه، ومصادقته إسرائيل، والأهداف الأمريكية في مواجهة «داعش» بعد أن انقلب السحر على الساحر، وحرب التكفير بين الأخوة الأعداء (داعش والقاعدة)، والرؤية الإسلامية الصحيحة لرفض الغلو والتكفير، وتمدد داعش في مصر من خلال «أنصار بيت المقدس»، وكذلك في لبنان، والرؤى الاستراتيجية لوظيفة «داعش» في تفتيت المنطقة، وعلاقة التنظيم بتركيا والنفط والصراع في عين العرب (كوباني). ويقدم الكتاب في ملحق كبير عشرات الوثائق والصور والمعلومات المهمة عن قادة التنظيم وبخاصة أبو بكر البغدادي.

(١٠)

باسل عبد الله. **العلمانية بين التحليل والتحرير في لبنان والعالم العربي**. بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، ٢٠١٥. ١٣٥ ص.

شكل مصطلح العلمانية في البلدان العربية في القرنين الأخيرين مادة دسمة للنقاش والجدال، فبتناؤه البعض كمدخل إلى تطوير المجتمعات العربية، بينما رفضه البعض الآخر معتبراً إياه حالة منافسة للدين، الأمر الذي أدى إلى إقحام العلمانية في نقاش بعيد عن جوهر أهدافها الحقيقية وعن مضمون الإصلاحات السياسية التي تقدمها. هذا ما يراه مؤلف هذا الكتاب، مؤكداً ضرورة التعاطي مع العلمانية بما تحمله من أهداف لتحرير الإنسان من كل أشكال التمييز، وتأمين المساواة بين الأفراد، واستحداث السبل الأفضل لتحسين حياتهم.

وانطلاقاً من هذه الرؤية، يجب المؤلف

عن مجموعة من الأسئلة حول العلمانية والطائفية وتاريخ العلمانية وعلاقتها بالديانتين المسيحية والإسلامية والسلطات الدينية وبالإيمان بالله، وموقف العلمانيين من ظاهرة ارتداء الحجاب ومن مسألة تداول الأفلام ورسوم الكاريكاتير والكتب المنتقدة والمسيئة للأديان، وموقفها من التطرف الديني ومن الإلحاد، وعلاقتها بالطبقية، ونظرتها إلى الأماكن المقدسة. كما يحدد الفرق بين الدولة العلمانية والدولة المدنية، ويتوقف عند المحاور الأساسية لبناء الدولة العلمانية، والعوائق التي تقف أمام تبني وتطبيق العلمانية في الوطن العربي.

ويخلص المؤلف إلى أن البلدان العربية أكانت تلك المتخبطة في تجاذبات مذهبية وعرقية، أو تلك المرتهلة لسلطات دكتاتورية، هي أحوج ما تكون اليوم إلى أنظمة مدنية علمانية تحرر الإنسان من كل أشكال التمييز وتساوي بين الأفراد وتؤمن الحماية المدنية لهم.

ثانياً: كتب أجنبية

المقاتلين الأجانب (في الدول الأوروبية) على نحو متزايد من قبل المنظمات المتطرفة للجهاد في الخارج (وخاصة في سورية والعراق) وما يمثله ذلك من مخاطر على السلامة العامة والأمن والاستقرار في البلدان التي ينتمون إليها عند عودتهم من ساحات الجهاد إلى بلدانهم، وتزايد منسوب «الإسلاموفوبيا» في هذه البلدان.

ويهدف الكتاب إلى تعزيز قدرة صانعي السياسات والممارسين في منظمات المجتمع المدني على معالجة

(١)

Marco Lombardi [et al.] (eds.). **Countering Radicalisation and Violent Extremism among Youth to Prevent Terrorism** London: IOS Press, 2014. 248 p.

يضم هذا الكتاب بحوث ومناقشات ورشة عمل لحلف شمال الأطلسي (الناتو) عقدت في نابولي في حزيران/يونيو ٢٠١٤ بعنوان «مكافحة التطرف العنيف بين الشباب لمنع الإرهاب». ويأتي الكتاب في ظل تصاعد الإرهاب واتساع دائرته ليشمل تجنيد

(٢)

Filippo Dionigi

Hezbollah, Islamist Politics, and International Society

New York: Palgrave Macmillan, 2014. 292 p. (Middle East Today)

كيف يمكن لقواعد النظام الدولي الليبرالية أن تؤثر في أنشطة الحركات الإسلامية؟

سؤال مركزي يثيره هذا الكتاب ليقم مدى تأثير الحركات الإسلامية التي حاولت تقليدياً حماية مجتمعاتها من المفاهيم الأخلاقية «الخارجية»، بالمبادئ التي تنظم المجتمع الدولي. وكدراسة حالة يسعى مؤلف الكتاب من خلال دراسة «حزب الله» في لبنان إلى أن يصل إلى استنتاج مفاده أن المعايير الدولية هي عوامل مهمة لتغيير سياسات الحركات الإسلامية.

وإذ يقر المؤلف بالهوة التي يصعب ردمها في الوقت الراهن بين مفاهيم الحركات الإسلامية والآراء الليبرالية المعيارية، لكنه يرى أنه قد ينشأ توازن غير مستقر، بحيث يتم إقناع الإسلاميين بإعادة النظر في فكرة «الأخلاق الإسلامية» في مقابل شرعية المعايير الدولية.

قد لا يصح وضع حزب الله ومختلف الحركات الإسلامية في قالب واحد من دون دراسة كافية لبرامجها وأهدافها. وربما فات المؤلف أن «حزب الله» مكون سياسي أساسي وشريك في الحياة السياسية اللبنانية، تخطى الحالة الطائفية من خلال علاقاته وتحالفاته على المستوى الوطني، وإعلانه القبول بالتعددية والتوافقية (الديمقراطية) كصيغة حكم في البلاد مع

الأسباب المؤدية إلى التطرف العنيف والعوامل التي تسهل تجنيد الشباب من قبل الجماعات المتطرفة، وسبل مواجهة التطرف وفق برامج وتدابير استباقية تلحظ معالجة أسباب التطرف، واحترام مبادئ حقوق الإنسان، والمحافظة على التعددية الثقافية.

وفي هذا السياق، تؤكد ورشة العمل في إحدى أوراقها التي يضمها الكتاب، أن الإرهاب في منطقة الشرق الأوسط شهد تحولات بعد «الربيع العربي»، تعكس التطورات السياسية في المنطقة وتولد أنماطاً جديدة من الإرهاب، وفي بعض الحالات تعيد أنماط الإرهاب القديمة إلى الصدارة. وهذه الأنماط من الإرهاب التي «يمارسها» تنظيم داعش على سبيل المثال باتت أكثر تعقيداً وخطورة وتهديداً للمجتمعات البشرية، وتستدعي بالتالي تعاوناً إقليمياً في الشرق الأوسط لوضع استراتيجيات لمواجهةها.

كما يقدم الكتاب توصيات عديدة لمكافحة الإرهاب، بعضها بات من المسلمات، ومن بينها ضرورة معالجة الحكومات مظالم الشباب في دول الشرق الأوسط، والمتعلقة بالإقصاء والتهميش والفقر والبطالة والتعليم والصحة وغيرها، وضرورة قيام الأسر والمدارس والمساجد ومنظمات المجتمع المدني، - وبشكل مستقل عن الحكومات - بدور إرشادي فاعل لمساعدة الشباب على استكشاف هويتهم ودورهم في المجتمع، وتعزيز هذا المنهج في وجه إغراءات التطرف.

صامد حتى الوقت الحاضر. أما على الجبهة السورية، فلم تنجح المساعي الأمريكية في إحلال السلام بين إسرائيل وسورية، وكذلك على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي.

ويتوقف الكتاب عند محطات أساسية في متابعته للموقف الأمريكي من الصراع العربي - الإسرائيلي منذ قرار تقسيم فلسطين واعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل، فيتناول العدوان الثلاثي على مصر (حرب السويس ١٩٥٦)، وحرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ (نكسة ١٩٦٧)، وحرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، واتفاق أوسلو ١٩٩٣، ومبادرة السلام العربية ٢٠٠٢ وصولاً إلى خارطة الطريق التي أقرها مؤتمر أنابوليس عام ٢٠٠٧، وجمود عملية السلام في ظل إدارة أوباما.

(٤)

Joseph A Massad

Islam in Liberalism

Chicago, IL: University of Chicago Press, 2015. 384 p.

يسعى هذا الكتاب إلى معالجة الصور النمطية التي غالباً ما تربطها المخيلة الشعبية في المجتمعات الغربية بالإسلام، موضحاً أن كلمات مثل القهر والاستبداد والتعصب والقسوة وكرهية النساء وغيرها من الصفات السلبية باتت تُلصق بالإسلام من دون مساءلة، في حين يلصق عكس هذه الصفات مثل الحرية، والمواطنة، والديمقراطية، والمساواة والتسامح بالمسيحية والمجتمعات الغربية الليبرالية التي ذهبت بعيداً في مخيلتها، فأصبحت تزعم أن قيم التسامح والحرية والمساواة تتعرض للخطر بفعل الإسلام في جميع أنحاء العالم.

ما يترتب على ذلك من توافق على مبادئ وطنية وديمقراطية لا تختلف عن المبادئ التي ينظمها المجتمع الدولي. ولا يخفى أيضاً دور حزب الله كمقاومة مؤثرة في الصراع العربي - الإسرائيلي مع ما يترتب على ذلك من التزام بالقرارات الدولية المتعلقة بهذا الصراع.

(٣)

Samuel Jacob Kuruvilla

U.S. Diplomacy in Israel-Palestine Conflict

New Delhi: New Century Publications, 2015. 388 p.

يعرض هذا الكتاب لتاريخ الولايات المتحدة الطويل من التدخل المباشر في حل الصراع «الإسرائيلي - الفلسطيني»، منذ اعترافها بدولة إسرائيل وصولاً إلى الجهود الأخيرة التي بذلتها إدارة أوباما والتي جمدت نتيجة تمسك إسرائيل بسياسة الاستيطان ورفض الجانب الفلسطيني استئناف «محادثات سلام» غير مجددة في ظل التوسع الاستيطاني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وغير محددة بجدول زمني واضح يفضي إلى قيام دولة فلسطينية على أراضي ١٩٦٧ بعاصمتها القدس الشرقية.

ويتناول الكتاب بالتفاصيل ما بذلته الولايات المتحدة من جهود لتحقيق السلام بين إسرائيل والبلدان العربية الرئيسية (مصر وسورية)، فيتوقف عند حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، ودور صانع السلام الذي أدته الولايات المتحدة - وإن كان متحيزاً - للوصول إلى اتفاقات كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٨ التي أدت إلى انخراط إسرائيل ومصر في سلام بارد، لكنه

أملاً في بناء نظام دولي جديد تقوده الولايات المتحدة التي انفردت بالتحكم بالشؤون الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي.

وفي هذا السياق، يلقي الكتاب نظرة على تاريخ المنطقة التي كانت تسيطر عليها بريطانيا، ويرصد التدخل الأمريكي في شؤونها، وصولاً إلى الغزو الأمريكي - البريطاني للعراق عام ٢٠٠٣ تحت شعارات مختلفة منها تدمير أسلحة الدمار الشامل، و«لحرب على الإرهاب»، ونشر الديمقراطية وتعزيز المثل العليا الأمريكية التقليدية. لكن الأحداث أثبتت أن الغزو الأمريكي للعراق كان مخططاً له في سياق مشروع الهيمنة الإمبراطوري للولايات المتحدة.

وعليه استمر العنف في العراق وتفككه في ظل وجود القوات الأمريكية وبعد انسحابها منه. ولم يكن ليعيدها إلى بلاد الرافدين من الباب الواسع سوى تمدد «تنظيم داعش» في العراق وسورية. لقد جددت الولايات المتحدة حربها على الإرهاب في المنطقة العربية، وهي تتطلع إلى حرب طويلة مع الحركات الإسلامية الصاعدة لإعادة رسم خريطة المنطقة بما يتلاءم ومشاريع الهيمنة الأمريكية الجديدة في المنطقة ويضمن إبعاد روسيا وريثة الاتحاد السوفياتي السابق عن المنطقة.

ثالثاً: تقارير بحثية

يتابع هذا الموجز الصادر عن مجموعة الأزمات الدولية الانتخابات التونسية - البرلمانية والرئاسية - ليؤكد أن الخريطة السياسية المنبثقة عن الانتخابات البرلمانية والانتخابات الرئاسية بين المنصف

من هنا يدحض مؤلف الكتاب الأفكار النمطية المسبقة التي تلصق بالإسلام واستخدام هذا الخلط في الخطاب السياسي ليروج للخيار «الليبرالي» كبديل لا غنى عنه، متناسياً العنف الإمبريالي الوحشي تجاه المسلمين (الأخر). ويحذر من استمرار فرضيات الغرب النمطية وإسقاطاتها على الإسلام والمسلمين لما في ذلك من توجه لإقصاء الآخر، وانتهاك لحقوقه في حرية الاعتقاد، الأمر الذي يثير شكوكاً حول التزام المجتمعات الغربية أساساً بكل قيم الليبرالية وعلى رأسها قيمة المساواة.

(٥)

Peter Goodgame

The Globalists and the Islamists: Fomenting the «Clash of Civilizations» for a New World Order

County Cork (Ireland): Omnia Veritas Ltd., 2015. 182 p.

في هذا الكتاب ما يؤكد أن هناك تحريضاً مستمراً على إثارة صدام الحضارات بين منظري العولمة وأربابها والحركات الإسلامية، بخاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي السابق عام ١٩٩١، وصولاً إلى أحداث «١١ سبتمبر» ٢٠٠١. وقد اتجه هذا التحريض نحو الحركات الإسلامية من أجل تأجيج نار الفتن والحروب وتفكيك الكيانات السياسية القائمة أو تطويعها

(١)

International Crisis Group [ICG],

«Tunisia's Elections: Old Wounds, New Fears»

Middle East and North Africa Briefing, no. 44 (19 December 2014).

التي تبدو واعدة، والتقدم في المحادثات النووية الإيرانية، وتغلب الحوار في تونس على العنف، وتشكيل حكومة وحدة وطنية في أفغانستان على الرغم من العديد من التحديات، واستعادة الرئيس الأمريكي باراك أوباما العلاقات الدبلوماسية مع كوبا. ولكن بالنسبة إلى الجزء الأكبر، فقد كان عام ٢٠١٤ عام تحطيم المعنويات، فالصراع تصاعد بعد انخفاض كبير في أعقاب نهاية الحرب الباردة، والحروب اليوم تقتل وتشرد المزيد من الناس، وهي أصعب مما كانت عليه في السنوات الماضية.

على الصعيد العربي، تمدد تنظيم «داعش» ليسيّط على مساحات واسعة من العراق وسورية، وتعرض قطاع غزة مرة أخرى للتدمير، واتجهت السلطات المصرية نحو القمع، فيما جنحت ليبيا واليمن نحو حرب أهلية.

وفي أفريقيا، شاهد العالم قادة جنوب السودان يأخذون بلدهم الجديد نحو الأسوأ، فيما تراجع التفاؤل في جمهورية الكونغو الديمقراطية (زائير سابقاً)، وعصفت «إيبولا» بأجزاء من غرب أفريقيا، وصعد متمرّدو «بوكو حرام» هجماتهم الإرهابية في شمال نيجيريا. وضمت روسيا شبه جزيرة القرم، وعادت الحرب إلى أوروبا مع استمرار القتال في شرق أوكرانيا.

وعلى المستوى العالمي، وزيادة المنافسة الجيوسياسية يبدو، في الوقت الحالي على الأقل، أننا سنكون أمام عالم أقل قابلية للتنبؤ وأقل رقابة. وفيما يتعلق بالعلاقة بين روسيا والغرب، فلم تصل بعد في محصلتها إلى الصفر، إذ لا تزال الدول الأوروبية وروسيا تعمل معاً في متابعة الملف النووي الإيراني،

المرزوقي والبايجي قائد السبسي الذي احتل حزبه المرتبة الأولى في الانتخابات البرلمانية تشير إلى أن البلاد منقسمة بين شمال مؤيد في أكثريته للسبسي، وجنوب مؤيد في غالبية للمرزوقي وحركة النهضة الإسلامية.

ويلاحظ أن هذا الانقسام يثير المخاوف المتبادلة بين الشمال والجنوب. ولذا على الفائز بالانتخابات الرئاسية أن يأخذ في الاعتبار مخاوف الخاسر، ويتصرف كزعيم وطني حقيقي، يمثل جميع التونسيين وليس قاعدته فقط. كما على الرئيس الفائز والحكومة والبرلمان الجديدين أن يعالجوا الاختلالات المناطقية، مع تأكيد ضرورة الحوار والمساومة وعدم إقصاء الخاسر أو اللجوء إلى أي نوع من القمع ضد المعارضة. وبخلاف ذلك يمكن أن تتصاعد التوترات الحالية إلى أعمال عنف، في وقت لا تزال تونس - في ظل حصاد الربيع العربي الهزيل - تمثل الأمل الأخير لانتقال ديمقراطي ناجح في المنطقة.

(٢)

Jean-Marie Guéhenno,

«10 Wars to Watch in 2015: From Afghanistan to Yemen, the Conflicts and Crises the World Faces in the Coming Year»

Foreign Policy (2 January 2015).

يتوقع هذا التقرير الصادر عن «فورين بوليسي» أن تستمر الحروب الدائرة في أكثر من بقعة من العالم في العام المقبل، وذلك استناداً إلى معطيات العام الماضي ٢٠١٤ الذي كان سيئاً بالنسبة إلى السلام والأمن الدوليين، على الرغم من بعض النقاط المضيئة، مثل عملية السلام في كولومبيا

وإذا لم تقدم واشنطن هذه المساعدات في غضون الأسابيع المقبلة، فسينتهي برنامج التمويل العسكري الخارجي المخصص لمصر، الذي كان ثابتاً منذ التوقيع على معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩، مما سيلحق الضرر بالعلاقة الثنائية بين القاهرة وواشنطن، التي هي هشة بالفعل. لذا يتوقع التقرير أن تحرر واشنطن ما تبقى من المساعدات التي التزمت بها الولايات المتحدة للسنة المالية ٢٠١٤ (حوالي ٦٥٠ مليون دولار) حتى ولو كان التمويل مخصصاً فقط للأنشطة ذات الصلة بسيناء ومكافحة الإرهاب.

ولكن من خلال تردها في تحرير ما تبقى من مساعدات، أشارت واشنطن بالفعل إلى نفورها من بعض السياسات التي تعتمدها القاهرة. ويمكنها أن تظهر نفورها بشكل أكبر من القمع الذي تمارسه السلطات في مصر عبر اتخاذ خطوات لإنهاء مجاملة «تمويل التدفق النقدي»، وهو ما يسمح للقاهرة بالالتزام بشراء أنظمة أسلحة باهظة الثمن من مقاولي الدفاع الأمريكيين وتغطية تكاليف شرائها من منح برنامج التمويل العسكري الخارجي المتوقعة في المستقبل.

أما في الوقت الحاضر، فهناك القليل من المكاسب التي يمكن تحقيقها ومن المحتمل أن تكون الخسائر الممكنة كبيرة إذا تم الانتظار حتى فراغ حسابات برنامج التمويل العسكري الخارجي القائم في «البنك الاحتياطي الفدرالي» والخاص بمصر.

وكذلك مواجهة تهديد المقاتلين الإرهابيين الأجانب. لكن علاقات روسيا مع الولايات المتحدة وأوروبا باتت عدائية.

وتظل علاقات الصين مع جيرانها أيضاً متوترة ويمكن أن يؤدي ذلك إلى أزمة في الشرق أو بحر الصين الجنوبي، فيما الصراع بين إيران والسعودية يأخذ مختلف أشكال العنف بين السنة والشيعة في منطقة الشرق الأوسط. وتمتد الاضطرابات والحروب من ليبيا والساحل، وشمال نيجيريا عبر البحيرات العظمى الأفريقية والقرن الأفريقي، إلى سورية والعراق، واليمن، وأفغانستان وباكستان.

(٣)

David Schenker,

«A Moment of Decision on Egypt»,

Policy Watch (Washington Institute for Near East Policy), no. 2355 (14 January 2015).

يرى هذا المرصد السياسي الصادر عن معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى أنه على الرغم من العلاقة الاستراتيجية بين الولايات المتحدة ومصر التي - تمنح واشنطن أولوية المرور في قناة السويس إلى السفن الحربية الأمريكية وحقّ التحليق غير المقيد إلى طائرات القوات المسلحة الأمريكية - إلا أن الحكومة الجديدة بقيادة القائد العسكري السابق عبد الفتاح السيسي تمارس نهجاً قمعياً على نحو متزايد. ووفقاً لذلك، فإن إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما مترددة في استئناف إرسال المساعدات العسكرية والاقتصادية بشكل كامل إلى مصر وهي البلاد التي تحصل على المساعدات الأمريكية منذ وقت طويل.

(٤)

Ed Stafford,

«Explaining the Turkish Military's Opposition to Combating ISIS»

Policy Watch, no. 2356 (15 January 2015).

يعرض هذا المرصد السياسي للأسباب الكامنة وراء معارضة الجيش التركي لمحاربة تنظيم «الدولة الإسلامية» (داعش)، فيعزو ذلك إلى قيام «حزب العدالة والتنمية» الحاكم بتحجيم دور الجيش في صياغة السياسات منذ عام ٢٠٠٢، وسيطرة «جهاز الاستخبارات الوطنية» على تنفيذ السياسة المتعلقة بسورية.

وتبرز أيضاً أسباب أخرى لتردد الجيش في مكافحة (داعش) بعضها يعود إلى رواسب القتال بين الجيش التركي ومقاتلي «حزب العمال الكردستاني» على مدى أربعة عقود، إضافة إلى رواسب مشاعر العداوة بين الأتراك والعرب وعدم الثقة بينهما نتيجة خضوع العرب للهيمنة الامبريالية العثمانية لعقود طويلة، واتهام الأتراك للنخب العربية - بالمقابل - بالتعامل مع الغرب لتنفيذ سلسلة خيانات ضد اسطنبول كما حصل في القرن الماضي، عندما تمردت النخب العربية المتحالفة مع البريطانيين خلال الحرب العالمية الأولى على إسطنبول.

ولا يخفى أن الجنرالات يشعرون بالقلق من محاربة (داعش) أو القوات السورية؛ إذ يمكن أن تكشف المواجهات العسكرية عن نقاط ضعف فنية وتكتيكية للجيش التركي، الأمر الذي يضر بشعبية القيادات العسكرية ويؤثر في نضالها السياسي ضد الرئيس التركي أردوغان. كما إن إسقاط سورية

لطائرة مقاتلة تركية في حزيران/يونيو ٢٠١٢ شكل مثلاً عن هذه المخاوف.

(٥)

«Yemen Returns to Its Natural, Divided State»

Stratfor (20 January 2015).

يعتبر هذا التقرير الصادر عن «ستراتفور» أن التمدد العسكري للحوثيين في شمال اليمن بعد السيطرة على صنعاء، وتفكك السلطة المركزية في البلاد نتيجة اندلاع تظاهرات الربيع العربي عام ٢٠١١، هما من المؤشرات على أن الوحدة اليمنية التي أنجزت في العام ١٩٩٠ لم تكن متماسكة، وأن اليمن يعود حالياً إلى التفكك على أسس جغرافية، وطائفية، وعقائدية، مما يحول دون قيام كيان سياسي متماسك.

ويتحدث التقرير عن رفض الحوثيين ميثاق إعادة تنظيم اليمن إلى ست مناطق إدارية، وترويجهم لإنشاء منطقتين، واحدة في الشمال لهم فيها الكلمة الأخيرة، والثانية في الجنوب، بحيث يكون للحوثيين والانفصاليين الجنوبيين الأغلبية في السلطة (مع احتمال مطالبة الجنوبيين بتقاسم السلطة). ويتطلب ذلك من الحوثيين مواجهة تنظيم القاعدة وعدد من القبائل التي تناصبهم العداوة والانفصاليين في الجنوب على السواء.

وبالنظر إلى الصراع بين السعودية وإيران في المنطقة، قد تصبح اليمن ساحة معركة رئيسية بين الطرفين، الأمر الذي يتركها في وضع فوضوي يصعب معه أن تستمر على المدى الطويل كدولة، بالمعنى التقليدي للكلمة.